

المحاضرة الأولى: المحور الأول الحركات العمالية (المفهوم، المبادئ، الأهداف والأنواع)**ثالثا: أنواع النقابات ووظائفها****1/ أنواع النقابات:**

- نقابات على النموذج الماركسي تهتم بالمجتمع بكل مسؤولياته تكون ثورية أو معارضة.
- نقابات إصلاحية لا تهدف إلى هدم النظام القائم وإنما إصلاحه
- نقابات عمالية لا تتعارض مع النظام القائم بل تعمل على أخذ بعض الامتيازات

تصنيف النقابات حسب أداء العمال: يعتمد على نوع المهنة أو نوع القطاع وتصنف إلى:

1- النقابات الحرفية 2- النقابات المهنية 3- النقابات العمالية التي تجمع كل العمال

التصنيف الكلاسيكي:

1- النقابات الحرفية 2- النقابات الصناعية 3- النقابات العامة

التصنيف حسب الاتجاه: وتقسّم إلى:

1- النقابة المعارضة

2- النقابة المراقبة: تراقب الإنتاج وتوزيع الأرباح والتسويق

3- النقابة المشاركة في السلطة

- يصنفها آلان توران إلى 3 أنواع:

1- النقابة الصراعية أو الثورية: هدفها محاربة الرأسمالي واستغلاله للعمال.

2- نقابة الأعمال: لها إيديولوجية مساواة بين الرأسمالي والعمال

3- نقابة الواجهة: ذات إيديولوجية العمل مع الرأسمالي

2/ وظائف النقابة: تتعدد وظائف النقابات كالاتي:

أ/ الوظيفة الاقتصادية: منها:

- تحسين الأجور والمنح والظروف الأمنية والصحية للعمال والعطل وغيرها من المسائل التي تخص تحسين ظروف العمل في المجتمعات الرأسمالية خاصة، كون الدولة في المجتمعات الاشتراكية هي التي تتولى الدفاع عن مصالح العمال التي تطورت بتطور معايير العمل.
- تقرير حماية مناصب العمل وتأمين ديمومة العمل وخاصة إذا وقعت المنافسة في سوق العمل أو القوى العاملة.

ب/ الوظيفة الاجتماعية: وتتمثل في خدمة المصالح الاجتماعية للعمال ولأسرهم حتى يكون الاستقرار ويستطيع العامل تحقيق الفعالية في الأداء ومنها أيضا:

- تحسين الأحوال الاجتماعية العامة للعمال ورفع مستوى معيشتهم من خلال الطلب على رفع الأجور.
- تزيد من شعور العامل بالانتماء لجماعة العمل وتحقيق الأمان والثقة بالنفس
- التكفل بمشاكل العمال أثناء الأزمات من جانب مادي ومعنوي (المرض والوفاة...).

ج/ الوظيفة التنظيمية والسياسية: من بينها:

- اللجوء إلى المفاوضات في حل مشاكل العمال وتحقيق مطالبهم وذلك بأسلوب الحوار والضغط على الإدارة وأرباب العمل.
- تنمية الفكر الإيديولوجي والسياسي على مستوى القاعدة وإشراك العمال في التسيير وفي اتخاذ القرار، والعمل على توعية وتنقيف العمال.
- المشاركة السياسية في تأطير العمال لتوعيتهم بمكانة العامل في المجتمع والانخراط في التظاهرات السياسية.

د/ الوظيفة النفسية والتنقيفية: تهتم النقابة أيضا ب:

- التقليل من السخط العمالي أو عدم رضا العامل في العمل.
- المساهمة في زيادة الإنتاجية مباشرة عن طريق زيادة كسب ثقة العمال والعناية بشكاويهم وتحفيزهم بعلاوات ومكافآت...
- توفير فرصة للعمال للتعبير عن آرائهم في التغييرات الممكنة لقواعد العمل أو الإنتاج التي تعود بالفائدة على كل من الإدارة والعمال.
- تشكل النقابة وحدة تنظيمية تجمع العمال والأجراء بهدف التوعية والتنقيف.
- الاجتماع مع الطرف الإداري والتفاوض حول المسائل العمالية.

- إعلام العمال بشأن المؤسسة والعمل والمشروع.

المحاضرة الثانية: المحور الثاني الاتجاهات النظرية حول الحركة العمالية والنقابية

تمهيد: تنوعت النظريات المفسرة للحركة العمالية والنقابية ونشأتها ومسارها، فكانت مختلفة في المناهج ومتباينة في التحليل السوسولوجي، الأمر الذي يتطلب منا عرض أهم هذه النظريات، والمتمثلة في:

أولاً: الإتجاه الإصلاحية: هو اتجاه يسعى إلى البحث عن نشأة النقابات وعن أهدافها الاجتماعية بعد الثورة الصناعية، لما لها من أهداف مطلبية مقاومة لاستغلال الطبقة البرجوازية، وهي في نظر أصحاب هذا الاتجاه ردة فعل لتعديل موازين القوة لصالح العمال، ومن رواد هذا الاتجاه:

(أ) **نظرية سليج برلمان:** حدد هذا العالم مرحلة تشكيل العمال للنقابات بكشفه عن القواعد التي تحكم سلوكياتهم في العمل، وكانت بحوثه تتناول بالدراسة خلفية المنظمة النقابية لعمال الطباعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعود نشأتها إلى سنة 1851 حيث استخلص دور التضامن ونوع العلاقات التي تجمع العمال بإنتمائهم إلى المصنع الواحد تجمعهم مصالح واحدة، هدفها صيانة أمورهم كنظام التقاعد ومنع الفصل وتحديد ساعات العمل. كما حاول برلمان الكشف عن الأسباب التي ساعدت على تشكيل النقابات العمالية، وحدد سمات الحركة النقابية الناجحة التي -حسب رأيه- تنبثق من واقع العمل العضوي وحاجياته، حيث أن ما قدمه برلمان من أفكار بشأن القواعد التي تحكم المنظمات النقابية، تحدد الوعي العمالي ومسألة الندرة، ويبين أن هذه الأخيرة كشرط زدافع أساسي لتشكيل النقابات لحماية فرص العمل.

كما يرى أيضا ان النشاط النقابي قد أخذ أبعادا إيديولوجية تعكس وعي العمال فسماه الوعي بالندرة في سوق العمل، ويقسم الوعي العمالي إلى جانبين، أحدهما داخلي ذو طبيعة ذاتية والآخر خارجي ذو طبيعة موضوعية.

لقد أسهم برلمان في تحديد العلاقة بين النظام الصناعي ومجتمع الرأسمالية والمنافسة الشرسة فيما بين العمال للحصول على منصب عمل، وبين نشأة النقابات وهذا أمر أكده كارل ماركس في مرحلة سابقة، مع أن الدور الهام للنقابات كان داخل المصنع ومن خلال نشاط العمال في الصناعة ومقاومتهم للأجور المنخفضة لساعات العمل فهي ردة فعل اتجاه استغلال العمال من طرف الرأسماليين.

(ب) **نظرية فرانك تانباوم:** ترى نظرية تانباوم أن نشأة النقابة يعود أساسا إلى نفور العمال من مجتمعهم الصناعي والعمل فيه هو الأساس الذي يناضلون من أجله، ليعيدوا الحياة لمجتمعهم القديم الذي كان يشبعهم بالمكانة والأمن الاجتماعي.

ويقصد هنا ذلك التطور الحاصل في العلاقات الصناعية، من تقسيم للعمل وتعهده في ظل التطور التكنولوجي، وظهور المصنع الكبير الذي كان سببا في هجرة الفلاحين من مجتمعاتهم المحلية وجعلهم أقل مكانة وأكثر استغلالا من حيث ساعات العمل الطويلة والأجور القليلة وعدم الأمن الاقتصادي...

وحسب رأيه فالنقابة العمالية نشأت من خلفية ظرفية تميزها الحاجة الاجتماعية والنفسية للعمال، والتطور الاقتصادي الهائل وما صاحبه من أهداف مادية نفعية للكسب والربحية، في مقابل الاستغلال الذي كان يتعرض له العامل، الذي أصبح مجرد أداة لتحقيق الإنتاج، وفقد بذلك الجانب المعنوي والراحة النفسية.

ج) نظرية سيدني وبياتريس واب: إن الهدف الأساسي حسب آراء هذين العالمين هو أن العمال تضامنوا بسبب ضعفهم أمام سلطة صاحب العمل، فالنقابة جاءت لتعديل موازين القوى لصالح العمال وللتخفيف من سلبيات العمل والحد من تنافس العمال على مناصب عملهم وتوجيه شروط الاستخدام لمصلحة كل العمال. ولهذا تشكلت النقابات لتتهدم بالظروف الاقتصادية وبمحيط العمال محاولة لوضع قواعد عامة للتحكم في الأجور وعدد ساعات العمل وتنفيذ الأمن الصناعي... وتنسيق ظروف العمالة، وذلك عن طريق تحديد عددهم في مجالات العمل المختلفة وتحديد من له حق الاشتراك في نقابة.

ويقصد بالإشتراك في النقابة الأسلوب الذي يحصل العامل من خلاله على تأمين على الأجر أثناء الإضراب، وفي أوقات البطالة، وكيفية إجراء المساومة الجماعية، كما يؤكد كل منهما أن هناك عاملا آخر لنشأة النقابة هو ضعف العامل أمام قرارات صاحب العمل، ولهذا يؤكدان على أن النقابة تقوم بالوظائف التالية:

- المفاوضة الجماعية بين النقابة وأصحاب العمل من أجل تنظيم شروط الاستخدام.
- العمل على تدخل الحكومة لتنظيم ميدان العمل بواسطة التشريعات ووضع قواعد عامة منظمة من أجل تحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة لهذا الميدان.
- التأمين المتبادل لضمان الأجر في حالة البطالة والإضراب.

المحاضرة الثالثة: المحور الثاني الاتجاهات النظرية حول الحركة العمالية والنقابية (تابع)

ثانيا: الإتجاه الثوري: على عكس الإتجاه الإصلاحية فإن هذا الإتجاه لا يحافظ على الأوضاع السائدة وإنما يدعو للتغيير الجذري للمجتمع ومحاربة النظام الرأسمالي، ويدعو إلى تمكين الطبقة العمالية من مراكز السلطة، لتحقيق العدالة الاجتماعية، كون هذه الطبقة هي الأوسع حجما في المجتمع، ويسعى هذا الإتجاه إلى تغيير المجتمع والنظام السياسي

بمكوناته الأساسية المتعلقة بالملكية لوسائل الإنتاج لتعمم على جميع أفراد المجتمع بواسطة ملكية الدولة، وتمثل أفكار كل من "إنجلز" و"ماركس"، وفيما يلي نلخص أهم محتوى هذا الاتجاه.

أ/ **نظرية إنجلز و كارل ماركس:** ترى هذه النظرية أن الدور الفعال للعمل النقابي هو التغيير الجذري لملكية وسائل الإنتاج لصالح الدولة، وبين كل منهما أن الكفاح الاقتصادي بين الرأسمالية والنقابات هو الحصول على أجر يقارب قيمة العمل هذا من جهة، كما ان للنقابة دور في إيقاف واستمرارية الانخفاض في الأجور أثناء الأزمات من جهة أخرى.

وبين ماكس فعالية ودور النقابة والذي يجب أن يرقى إلى الدور السياسي والنضال الاقتصادي للقضاء على استغلال الرأسمالية، وهو صراع المادية التاريخية، ويقول ماركس وإنجلز: لا شك ان للنقابات والإضرابات التي تقوم بها أهمية أساسية كونها المحاولة الأولى التي قام بها العمال لإزاحة المزاحمة، وهي في الواقع تستلزم الوعي بأن سيطرة البورجوازية ترتكز بالضرورة على تراحم العمال، وإذا كانت النقابات بمثل هذا الخطر على النظام الاجتماعي القائم، فذلك على وجه الدقة تحارب المزاحمة، ويقصد بالمزاحمة بين العمال هو ذلك الصراع القائم فيما بين العمال حول العمل المنخفض الأجر، والعمل ذو الأجر المرتفع، وهي سلاح في يد البورجوازية ضد الطبقة العمالية- ما سماها ماركس بطبقة البروليتاريا-، وإزالة هذه المزاحمة قام العمال بتكوين الرابطات، وتكوين ما يعرف بالنقابات لتفعيل الجانب الاقتصادي وتنشيط أجور العمال وتخفيض ساعات العمل.

ب/ **نظرية روزا لوكسمبورغ:** ترى روزا لوكسمبورغ والتي اعتمدت على خلفية الصراع الطبقي والثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917، والتي استطاعت تغيير نظام الحكم لصالح العمال السوفييات، في ظل النظام البلشفي بزعامة لينين وفي عرضها البحثي حول العمل النقابي تجد أنه لا تفرق بين العمل النقابي وآلياته كالإضراب، وبين العمل السياسي فكلاهما له هدف واحد، وذلك استنادا للثورة الروسية، بنقل العمال في ظل نجاح النظام الشيوعي لزام الحكم، وهي تعالج دور النقابة السياسي كوسيلة ضرورية في يد العمال للوصول إلى تحقيق مطالبهم، وبالتالي تكون مجالاً فعالاً لغايات أكبر تخص العمل السياسي ول يتوقف عند الجانب المهني والاجتماع. وتنتقد العمل النقابي الذي ينحصر في المجال المطالب بالمحدود المتعلق بالأجور أو المنح وظروف العمل وغيرها... وتبين لوكسمبورغ أن العمل السياسي للنقابة يعد جزءاً من الرأسمالية ما لم يعتمد على وعي طبقي يمهد للعمل الثوري الذي تقوده نحو تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى القمة أي وصولاً للسلطة وتعميم ملكية وسائل الإنتاج.

ج/ **نظرية رالف داهرنديروف:** لقد ساهم العالم داهرنديروف بتحليل لواقع الطبقة الاجتماعية من خلال كتابه: 'الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي' امتداد للفكر الماركسي الثوري، لكنه رأى أن التحليل الماركسي يحتاج إلى تعديل عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الرأسمالي الحديث، هذا الأخير الذي شهد تغير في علاقاته الطبقيّة وتقدم في

وسائله الإنتاجية وتطورت من خلال ذلك القوى العمالية (مهرة وغير مهرة) بالإضافة إلى نمو الطبقة الوسطى، كلها مظاهر تشكل مجتمع ما بعد الصناعة، بانفصال ملكية عن الإدارة، وتتعدد الطبقات، حيث يرى أن التشكيلات الاجتماعية تنفرد إلى طبقات لها خصائصها من حيث التغير الآلي، والصراع القائم داخلها، وعملية التطور هذه التي آلت إليها أوروبا خاصة في المجتمع الصناعي الحديث قد أدت إلى سلسلة من التغيرات في خصائص الطبقة العاملة وفي ايديولوجيتها وأهدافها، وأيضا في مستوى وعيها.

المحاضرة الرابعة: المحور الثاني الاتجاهات النظرية حول الحركة العمالية والنقابية (تابع)

ثالثا: الاتجاه السياسي: اعتبر هذا الاتجاه النقابات وسيلة فعالة لتمثيل حقوق العمال سياسيا، باعتبارها أوسع شريحة في المجتمع حتى تستطيع أن تناضل على مستوى السلطة، والمشاركة في البرلمان وفي باقي التنظيمات الجماهيرية لحماية مصالحها ولسن القوانين والمراسيم لصالح العمال، ومن بين أنصار هذا الاتجاه:

أ/ **آلان توران:** يرى بأن الحركة العمالية لا تتوقف عند الجانب الاجتماعي بل تصل إلى الغاية السياسية في المجتمعات الصناعية، فالنقابات هي أنساق فرعية إلى جانب نسق الأحزاب السياسية والسلطة السياسية من النسق الكلي، تسعى من خلال مصالح متشابهة إلى بناء علاقة فيما بينها، بحيث تختلف أشكال هذه العلاقة بالنسبة للنقابات باختلاف الخصوصيات المرتبطة بايديولوجية النقابة وبمكوناتها البشرية، وإن النقابة في نظر توران لم تكفي بما هو عمالي وإنما تعدها ليصل إلى كل ما هو سياسي، فهي نسق يجمع العمال كفاعلين اجتماعيين لهم ايديولوجيات مختلفة، منها الثورية المحاربة للنظام الرأسمالي والتي تحدد مستوى الوعي الطبقي، والتي تدخل في صراع مع المالكين لوسائل الإنتاج، ويرى في مسألة الوعي العمالي أنه الإرادة العمالية في التعبير لمقاومة الاغتراب، لكن الوعي العمالي يوجد بأشكال متباينة، فالوعي الطبقي للعمال الحرفيين ليس هو نفسه الوعي عند طبقة عاملة مهنية، ويؤكد أن الجانب الثقافي والمستوى التأهيلي للعامل يزيد من وعيه بشكل أكثر أهمية ووضوح عبر الوسائل الإعلامية. ويرى أن الوعي الطبقي كفعل وشعور إرادي يحس به كل عامل ويوجد بطريقة غير منظمة، لأنه لا يمكن امتلاك في هذه الظروف أي مرجعية للتسيير، ويعتبر الوعي العمالي ردة فعل يمكن ملاحظتها بسرعة.

ب/ **نظرية روبرت ميتشلز:** أطلق على هذه النظرية اسم: القانون الحديدي، حيث يفترض ميتشلز تكوين قلة ممتازة تلازم كل أشكال التنظيم الاجتماعي، وذلك لاستحالة ممارسة السلطة على المستوى الكلي للمجتمع، كما يرى بأن النقابة هي حركة عمالية تسعى في نطاق الديمقراطية إلى أهداف سياسية، ولكن بعد أن يقوم العمال بانتخاب قادتهم وممثلهم يصلون إلى مناصب قيادية يتحولون إلى خدمة مصالحهم للبقاء في المنصب، ومن هنا يبتعون عن العمل النقابي وتزيد

القطيعة بينهم وبين القاعدة العمالية ومن جانب آخر تسعى الإدارة والدولة إل كسب القائد النقابي وتدعيم مركزه حتى يبتعد عن خدمة الطلب العمالي.

ج/ نظرية هارولد لاسكي: يحلل لاسكي في كتابه: "النقابات العمالية في المجتمع الحديث" أن النقابة تنظيم عمالي في المجتمعات الرأسمالية وحتى الاشتراكية كتتنظيم قائم على خلفية سلطة الدولة بحيث لا تضع قرارات خاصة وإنما تقوم بتطبيق ما يضعه المشرع والدولة في عملها داخل المنظمة الاقتصادية، بحيث أي تحدي لهذه القرارات أو لهذه المبادئ هو بمثابة تحدي للسلطة، ويبين دور النقابة في تخطي هذه المرحلة بالوصول إلى العمل السياسي حيث يستطيع من خلال ذلك الضغط على السلطة لتحقيق المطالب العمالية وكسب ثقتهم، ويتم ذلك بمسألة الديمقراطية في بناء النقابات وانتخاب أعضائها وتمكين كل الفئات القاعدية من طرح آرائها في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يخدم كل الأطراف.